



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

النفط الكويتي ينخفض

يلبغ 79,67 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 22 سنتاً في تداولات يوم الجمعة الماضي ليلبغ 79,67 دولاراً مقابل 79,89 دولاراً للبرميل في تداولات يوم الخميس الماضي وفقاً للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

تشكيل فريق لفحصها للتأكد من سلامة إجراءاتها المالية والقانونية استثمارات الكويت الداخلية والخارجية تحت المجهر



الأمر الذي سيستغرق وقتاً لا ائنه بالنهاية سينعكس ذلك بالإيجاب على الكفاءة العامة لاستثمارات الدولة وذلك بعد الاضطراب على مكان الضعف والقصور والعمل على تقويتها خاصة ان الدولة تدخل مرحلة جديدة من تنفيذ مشروعات ضخمة تتطلب قدرة وكفاءة عالية للمقررات الدولية.

آخر بيانات صادرة عنها في مارس 2018. **مسؤوليات الفريق** ونكرت المصادر ان فريق الفحص الحكومي سيكون مسؤولاً عن قياس وإعداد تقارير دقيقة وفورية تتضمن وضعية الاستثمارات الحكومية بالداخل والخارج وتقييم المخاطر التي تتعرض لها حيث ستكون واضحة وموجزة وذات مستوى من التفاصيل يتناسب مع متلقيها، لافتة إلى ان فريق الفحص سيقيم برصد الأنشطة المتعلقة التي لها علاقة بين استثمارات المؤسسات الحكومية الداخلية واستثماراتها الخارجية للتأكد من سلامتها والتأكد من خلوها من أي شبهات مالية أو مخاطر عالية.

تقييم شامل **وقياس للمخاطر المالية للاستثمارات الحكومية محلياً وخارجياً**

محمود فاروق قالت مصادر مسؤولة لـ«الانباء» ان الحكومة شكلت فريقاً لفحص كل استثمارات المؤسسات الحكومية القائمة داخل وخارج الكويت بهدف إعادة صياغة الضوابط المعمول بها وذلك لأربعة أسباب، وهي أولاً تعرض بعضها إلى مخاطر مالية بالنسبة للأسواق التي تستثمر فيها من ناحية، وثانياً بسبب مخاطر قانونية لاحتوائها على ثغرات قد تكلف الدولة مليارات الدولارات، ثالثاً لضعف أداء الاستثمارات، رابعاً التأكد من سلامة إجراءات عملها وعدم وجود أي شبهات. وأوضحت المصادر ان الاستثمارات الحكومية التي سيجري فحصها للتأكد من سلامتها وصحة إجراءاتها هي التي ستكون تحت إرادة المؤسسات الحكومية التي تدير استثمارات الدولة التي منها الهيئة العامة للاستثمار وهي الصندوق السيادي للكويت التي تدير أموالاً بنحو 580 مليار دولار حسب تقرير وكالة «فيتش» الصادر في مايو الماضي (حيث لم تصدر الكويت أرقاماً رسمية تتعلق بهذا الملف حتى الآن)، ومطابقة للالتزامات التي يبلغ حجم الاستثمارات المدارة في قريبتها الـ 90 مليار دولار التي تتوزع في ودائع وأسهم وسندات وقرود تمويل استثماري ومحافظ عقارية، وذلك حسب آخر بيانات رسمية صادرة عنها العام الماضي، والهيئة العامة لشؤون القصر وهي تدير أموالاً لأكثر من 315 ألفاً من مختلف شرائح المجتمع الكويتي من سن 18 إلى 21 عاماً وتصل ميزانيتها لقرابة 73 مليون دولار حسب

وفي 20 يوليو الماضي ثبتت وكالة ستاندرد آند بورن، التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة «إيه.إيه» مع نظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف، مؤكدة على قدرة الأصول الخارجية والحكومية توفير مساحة للقيام بضبط أوضاع المالية العامة تدريجياً. وتوقعت الوكالة في تقريرها ان تستقر آفاق التصنيف وان تبقى مقاييس التصنيف الائتمانية الرئيسية في الكويت قريبة نسبياً من المستويات الحالية. وأكدت ان النظرة المستقبلية المستقرة لتصنيف الكويت تعكس توقعاتها ببقاء الأوضاع المالية والخارجية قوية خلال العامين القادمين مدعومة بمخزون ضخم من الأصول المالية، متوقعة ان تساهم هذه القوة في تعويض المخاطر المتعلقة بكل من تقلبات أسعار النفط وعدم تنوع الاقتصاد الكويتي وتساعد التوترات الجيو-سياسية في المنطقة. وأكدت الوكالة أيضاً أن الكويت لا تزال تحتفظ بأحد أكبر مجتمعات الأصول الخارجية السائلة بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة متوقعة قدرة الكويت على الدفاع عن سياسة ربط سعر صرف الدينار بنسلة من العملات الرئيسية.

وأشارت إلى ان أبرز مهام فريق الفحص تتضمن: 1 - رصد الأنشطة المالية للدولة ووضعها تحت مجهر المراقبة 2 - القيام بمراقبة الأداء وتحليل المخاطر. 3 - إعداد تقرير يحدد فيه الأداء ومستوى المخاطر ورفعها إلى الإدارة العليا. 4 - قياس الأداء العام لعوائد الاستثمار داخلياً وخارجياً ومطابقتها مع العوائد. 5 - التحقيق في المعلومات والتأكد من عدم وجود بيانات غير صحيحة وسلامة الإجراءات المالية.

تقرير مفصل للمخاطر القانونية ومدى احتواء العقود على ثغرات

محمود فاروق قالت مصادر مسؤولة لـ«الانباء» ان الحكومة شكلت فريقاً لفحص كل استثمارات المؤسسات الحكومية القائمة داخل وخارج الكويت بهدف إعادة صياغة الضوابط المعمول بها وذلك لأربعة أسباب، وهي أولاً تعرض بعضها إلى مخاطر مالية بالنسبة للأسواق التي تستثمر فيها من ناحية، وثانياً بسبب مخاطر قانونية لاحتوائها على ثغرات قد تكلف الدولة مليارات الدولارات، ثالثاً لضعف أداء الاستثمارات، رابعاً التأكد من سلامة إجراءات عملها وعدم وجود أي شبهات. وأوضحت المصادر ان الاستثمارات الحكومية التي سيجري فحصها للتأكد من سلامتها وصحة إجراءاتها هي التي ستكون تحت إرادة المؤسسات الحكومية التي تدير استثمارات الدولة التي منها الهيئة العامة للاستثمار وهي الصندوق السيادي للكويت التي تدير أموالاً بنحو 580 مليار دولار حسب تقرير وكالة «فيتش» الصادر في مايو الماضي (حيث لم تصدر الكويت أرقاماً رسمية تتعلق بهذا الملف حتى الآن)، ومطابقة للالتزامات التي يبلغ حجم الاستثمارات المدارة في قريبتها الـ 90 مليار دولار التي تتوزع في ودائع وأسهم وسندات وقرود تمويل استثماري ومحافظ عقارية، وذلك حسب آخر بيانات رسمية صادرة عنها العام الماضي، والهيئة العامة لشؤون القصر وهي تدير أموالاً لأكثر من 315 ألفاً من مختلف شرائح المجتمع الكويتي من سن 18 إلى 21 عاماً وتصل ميزانيتها لقرابة 73 مليون دولار حسب

وأشارت إلى ان أبرز مهام فريق الفحص تتضمن: 1 - رصد الأنشطة المالية للدولة ووضعها تحت مجهر المراقبة 2 - القيام بمراقبة الأداء وتحليل المخاطر. 3 - إعداد تقرير يحدد فيه الأداء ومستوى المخاطر ورفعها إلى الإدارة العليا. 4 - قياس الأداء العام لعوائد الاستثمار داخلياً وخارجياً ومطابقتها مع العوائد. 5 - التحقيق في المعلومات والتأكد من عدم وجود بيانات غير صحيحة وسلامة الإجراءات المالية.

وأشارت إلى ان أبرز مهام فريق الفحص تتضمن: 1 - رصد الأنشطة المالية للدولة ووضعها تحت مجهر المراقبة 2 - القيام بمراقبة الأداء وتحليل المخاطر. 3 - إعداد تقرير يحدد فيه الأداء ومستوى المخاطر ورفعها إلى الإدارة العليا. 4 - قياس الأداء العام لعوائد الاستثمار داخلياً وخارجياً ومطابقتها مع العوائد. 5 - التحقيق في المعلومات والتأكد من عدم وجود بيانات غير صحيحة وسلامة الإجراءات المالية.

على ثغرات **قياس الأداء العام لعوائد الاستثمار داخلياً وخارجياً ومدى جدوى الاستثمار**

محمود فاروق قالت مصادر مسؤولة لـ«الانباء» ان الحكومة شكلت فريقاً لفحص كل استثمارات المؤسسات الحكومية القائمة داخل وخارج الكويت بهدف إعادة صياغة الضوابط المعمول بها وذلك لأربعة أسباب، وهي أولاً تعرض بعضها إلى مخاطر مالية بالنسبة للأسواق التي تستثمر فيها من ناحية، وثانياً بسبب مخاطر قانونية لاحتوائها على ثغرات قد تكلف الدولة مليارات الدولارات، ثالثاً لضعف أداء الاستثمارات، رابعاً التأكد من سلامة إجراءات عملها وعدم وجود أي شبهات. وأوضحت المصادر ان الاستثمارات الحكومية التي سيجري فحصها للتأكد من سلامتها وصحة إجراءاتها هي التي ستكون تحت إرادة المؤسسات الحكومية التي تدير استثمارات الدولة التي منها الهيئة العامة للاستثمار وهي الصندوق السيادي للكويت التي تدير أموالاً بنحو 580 مليار دولار حسب تقرير وكالة «فيتش» الصادر في مايو الماضي (حيث لم تصدر الكويت أرقاماً رسمية تتعلق بهذا الملف حتى الآن)، ومطابقة للالتزامات التي يبلغ حجم الاستثمارات المدارة في قريبتها الـ 90 مليار دولار التي تتوزع في ودائع وأسهم وسندات وقرود تمويل استثماري ومحافظ عقارية، وذلك حسب آخر بيانات رسمية صادرة عنها العام الماضي، والهيئة العامة لشؤون القصر وهي تدير أموالاً لأكثر من 315 ألفاً من مختلف شرائح المجتمع الكويتي من سن 18 إلى 21 عاماً وتصل ميزانيتها لقرابة 73 مليون دولار حسب



تنسيق بين البنوك التقليدية والإسلامية لتمويل المشاريع المتوقعة طرحها الماجد: البنوك مستعدة لتمويل المشاريع التنموية من 5 إلى 7 مليارات دينار

2017، مقارنة بواحد مقابل أشخاص في 2015، وحسب الدراسة هناك 450 مليار دولار تم دفعها خلال 2018 وتوقعات بوصولها لتربليون دولار في 2019.

وتورة الفنتك حاليا تقوم البنوك الأوروبية والأمريكية بتطبيقها في كافة المجالات من تمويل للمشروعات الصغيرة وتقديم حلول مالية للشركات والرفع الإلكتروني وغيرها من الخدمات التي باتت تدخل في صلب عمل البنوك وكذلك وسائل الدفع الإلكتروني للعملاء المصرفي.



أحمد مغربي كشف الرئيس التنفيذي في بنك بوبيان عادل الماجد أن البنوك المحلية لديها قدرة كبيرة على تمويل المشاريع التنموية المستقبلية المدرجة في خطة الدولة، والتي تعد ركيزة أساسية للبنوك في أعمالها بالسوق المحلي، مشيراً إلى أن البنوك لديها قدرة تمويلية تتراوح بين 5 و7 مليارات دينار بشكل تقديري.

وكشف الماجد عن وجود اجتماعات دورية بين البنوك المحلية وبنك الكويت المركزي بهذا الخصوص لوضع سيناريوهات لتطبيق المعيار، متوقفاً مع بداية العام المقبل سيتم اتخاذ خطوات تنفيذ فعلية لتنفيذ المعيار من قبل القطاع المصرفي.

وأضاف الماجد في رده على تساؤل بخصوص مدى كفاية المخصصات، بالقول ان هناك تخوفات لدى البعض من تطبيق المعيار من قبل بعض الشركات، إلا أن البنوك لديها فوائض مالية تمكنها من أخذ مخصصات احترازية للمستقبل بالنسبة للعملاء المتعثرين الذين لديهم بواور تعثر.

ناقش مع الجهات الحكومية وضع بنية تشريعية لتطبيق تكنولوجيا الفنتك

وأوضح أن البنوك المركزية باتت تلزم البنوك بعدد من الإجراءات التي تهدف لحماية العملاء وغيرها، وأشار إلى أن التعامل مع ثورة الفنتك يتطلب التعامل معها وفق 4 سيناريوهات، الأول تجاهلها والثاني مناقستها والثالث التعاون والرابع الاستثمار في تلك التكنولوجيا، موضحاً أن الأول لا يمكن للبنوك القيام به لأن تجاهل سيخون له تكلفة كبيرة، معتقداً أن الخيار الثاني والثالث جيد والرابع المتعلق بالاستثمار فيها قد يكون أحد الخيارات المتاحة مستقبلاً. وعن مدى قدرة البنية التحتية في الكويت لتطبيق التكنولوجيا الفنتك، قال الماجد: البنية التحتية موجودة، إنما البنية التشريعية غير موجودة وهذا ما نقوم بمناقشته مع الجهات المعنية.

وأوضح أن الجهات المعنية وحول رأيه في الإجراءات الجارية حالياً لدمج بيت التمويل الكويتي «بيتك» والأهلي المتحد، قال باقتضاب: اعتقد أن الدمج بين البنكين سيكون إيجابياً، مضيفاً «المنافسة زينة».

ناقش مع الجهات الحكومية وضع بنية تشريعية لتطبيق تكنولوجيا الفنتك اجتماعات دورية مع «المركزي» لبدء تنفيذ معيار «9» مخصصات البنوك كانت عاملاً لبث الأمان والثقة في القطاع المصرفي

وعن تطبيق تقنية فنتك «FinTech»، في القطاع المصرفي، قال إن هناك تخوفات من تطبيق تلك التكنولوجيا، إلا أن الدراسات المتخصصة أشارت إلى أن واحداً من كل ثلاثة لديهم هواتف ذكية استخدموها في وسائل الدفع الإلكتروني في

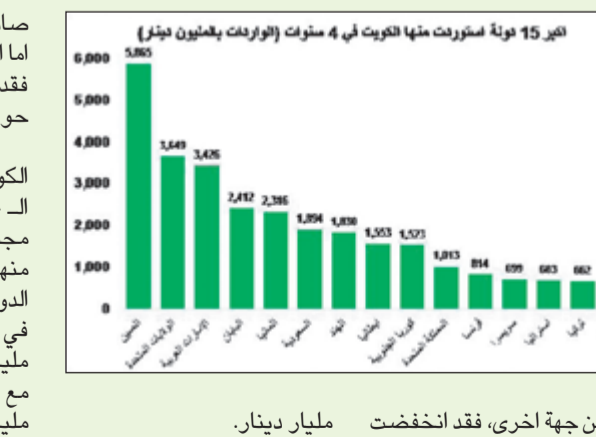
وأوضح الماجد بشأن اختفاء المخصصات من ميزانيات البنوك مع إعلان محافظ البنك المركزي د.محمد الهاشل أن المخصصات وصلت لأدنى مستوياتها البالغة 1,9% بالقول ان تطبيق المعيار الدولي الحاسوبي رقم 9 يعد من بين

وأوضح الماجد بشأن اختفاء المخصصات من ميزانيات البنوك مع إعلان محافظ البنك المركزي د.محمد الهاشل أن المخصصات وصلت لأدنى مستوياتها البالغة 1,9% بالقول ان تطبيق المعيار الدولي الحاسوبي رقم 9 يعد من بين

العجز يتزايد.. قفز 21% خلال السنوات الأربع الماضية لـ 8,5 مليارات دينار الميزان التجاري الكويتي غير النفطي.. الفجوة تتسع

اما الولايات المتحدة الأمريكية فهي ثاني أكبر بلد مصدر إلى الكويت حيث بلغ إجمالي واردات الكويت من الولايات المتحدة في آخر 4 سنوات حوالي 3,65 مليارات دينار ومرتفعة سنوياً من 860,4 مليون دينار في عام 2014 إلى 1,04 مليار دينار في عام 2017. وثالث أعلى الواردات الكويتية تأتي من دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث بلغت في فترة الـ 4 سنوات الماضية حوالي 3,43 مليارات دينار وسجلت في عام 2017 حوالي 889 مليون دينار بالمقارنة مع 860,4 مليون دينار خلال عام 2014.

صادرات قيمتها 2,78 مليار دينار. اما الصادرات إلى الدول الأوروبية فقد بلغت في الـ 4 سنوات الماضية حوالي 324 مليون دينار فقط. اما بالنسبة للمحز التجاري الكويتي غير النفطي في فترة الـ 4 سنوات الأخيرة بحسب مجموعة الدول التي تستورد منها الكويت، فقد كان الأعلى مع الدول الآسيوية غير العربية بجزء في الميزان التجاري قدره 12,44 مليار دينار، تلاه العجز التجاري مع الدول الأوروبية بقيمة 9,21 مليارات دينار.



من جهة أخرى، فقد انخفضت صادرات الكويت غير النفطية من 1,8 مليار دينار لعام 2014 إلى 1,71 مليار دينار لعام 2017 وبالتالي ارتفع عجز الميزان التجاري غير النفطي (باستثناء الصادرات النفطية) من 7 مليارات دينار إلى 8,5 مليارات دينار خلال الفترة نفسها. كما بلغت الصادرات النفطية غير النفطية في 4 سنوات حوالي 6,64 مليارات دينار ما تسبب بإجمالي عجز في الميزان التجاري غير النفطي قدره 31 مليار دينار.

استوردت الكويت من الصين في آخر 4 سنوات بضائع تقارب قيمتها 6 مليارات دينار (قرابة 20 مليار دولار) وهي الأعلى على الإطلاق بين الدول المصدرة إلى الكويت وفي نمو مستمر منذ عام 2014 حيث ارتفعت واردات الكويت من الصين من 1,27 مليار دينار عام 2014 إلى 1,67 مليار دينار لعام 2017.

استوردت الكويت من الصين في آخر 4 سنوات بضائع تقارب قيمتها 6 مليارات دينار (قرابة 20 مليار دولار) وهي الأعلى على الإطلاق بين الدول المصدرة إلى الكويت وفي نمو مستمر منذ عام 2014 حيث ارتفعت واردات الكويت من الصين من 1,27 مليار دينار عام 2014 إلى 1,67 مليار دينار لعام 2017.

استوردت الكويت من الصين في آخر 4 سنوات بضائع تقارب قيمتها 6 مليارات دينار (قرابة 20 مليار دولار) وهي الأعلى على الإطلاق بين الدول المصدرة إلى الكويت وفي نمو مستمر منذ عام 2014 حيث ارتفعت واردات الكويت من الصين من 1,27 مليار دينار عام 2014 إلى 1,67 مليار دينار لعام 2017.

إجمالي 15,22 مليار دينار أي ما يعادل 40,5% من إجمالي الواردات الكويتية. أما الواردات من الدول الأوروبية فقد بلغت في 4 سنوات 9,53 مليارات دينار وشكلت 25,3% من واردات الكويت حسب مجموعات دول المنشأ. أما الدول العربية فقد بلغت حصتها 18,8% من إجمالي الواردات وسجلت 7,05 مليارات دينار تلتها الدول الأمريكية بحصة 12,7% ما يعادل واردات قيمتها في 4 سنوات حوالي 4,76 مليارات دينار.

للبيضات المستوردة بامتياز وفي نظرة على أرقام الواردات خلال الأربع سنوات الماضية (2014-2017) وبحسب بلد المنشأ يتبين أن إجمالي الواردات ارتفع من 8,83 مليارات دينار لعام 2014 إلى 10,19 مليارات دينار خلال عام 2017. اما خلال السنوات الأربع الماضية، فقد بلغ إجمالي الواردات الكويتية حوالي 37,6 مليار دينار حيث استأثرت الدول الآسيوية غير العربية على الحصة الأكبر من واردات الكويت في 4 سنوات